



قرار مجلس القضاء الاعلى المصرى بشأن حظر ظهور القضاة على وسائل الاعلام اعتداء على حقهم الشخصى ومساس باستقلال القضاء

✓ تعرب مؤسسة دعم العدالة عن انزعاجها ورفضها القاطع للقرار الذى اصدره مجلس القضاء الاعلى المصرى بتاريخ ٢ اكتوبر ٢٠٢٢ ، والذى يحظر ظهور اعضاء السلطة القضائية فى وسائل الاعلام او وسائل التواصل الاجتماعى وذلك وفقا لما ورد فى المادة الاولى من القرار والتي نصت على (يحظر على السادة اعضاء السلطة القضائية والنيابة العامة التحدث أو الكتابة أو الظهور فى وسائل الاعلام "المقروءة أو المسموعة أو المرئية" وكافة منصات التواصل الاجتماعى الخاصة والعامّة على حد سواء ، وذلك بأشخاصهم أو بصفاتهم أيا كان الموضوع) .

✓ وترى المؤسسة ان هذا القرار بما تضمنه يمس باستقلال القضاة وحقهم فى التعبير عن ارائهم وافكارهم ومعتقداتهم، فى مخالفة صريحة وواضحة للمادة ٨ من مبادئ الأمم المتحدة بشأن استقلال السلطة القضائية ، والمعتمدة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٠ / ٢٢ فى نوفمبر ١٩٨٥ ، والتي تحمى حق القضاة كغيرهم من المواطنين فى التمتع بحرية التعبير والاعتقاد ، متى سلكوا لممارسة تلك الحقوق مسلكا يحفظ هيبة منصبهم ونزاهة واستقلال القضاء .

✓ وتؤكد المؤسسة على أن تنفيذ هذا القرار يعد إهداراً للالتزامات مصر الدولية ، التي تعهدت بالعمل على احترامها والالتزام بها وفقا لأحكام المادة ٩٣ من الدستور المصرى الصادر عام ٢٠١٤ .

✓ وتطالب المؤسسة مجلس القضاء الاعلى المصرى بضرورة الإسراع فى مراجعة هذا القرار والغاءه ، لما سوف يترتب على تنفيذه من انتهاك لحقوق اعضاء السلطة القضائية فى ممارسة حقهم فى التعبير والاعتقاد ، وما يمثله من إخلال بالالتزامات مصر الدولية بشأن استقلال السلطة القضائية .